

Distr.: General
29 July 2013
Arabic
Original: English



الدورة الثامنة والستون

البند ٢٧ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية الاجتماعية: تنفيذ نتائج مؤتمر القمة
العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة
الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

الحالة الاجتماعية في العالم لعام ٢٠١٣: مسائل عدم المساواة

مذكرة من الأمانة العامة**

أولا - مقدمة

١ - تعهد إعلان الأمم المتحدة للألفية بإقامة عالم أكثر إنصافاً، وأقر قادة العالم فيه أن للمساواة والتضامن أهمية بالغة في العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين. وبعد مضي ١٣ عاماً على مؤتمر قمة الألفية، اكتسبت المخاوف من ازدياد عدم المساواة، وتأثيرها على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً أهمية كبيرة لدى واضعي السياسات والمجتمع بوجه عام. وقد ازداد عدم المساواة في الدخل في العديد من البلدان خلال العقود القليلة الماضية. وعلى الرغم من إحراز تقدم في الحد من عدم المساواة في مجالات التعليم والرعاية الصحية والأبعاد الأخرى المتعلقة بالتنمية البشرية، فإن تفاوتات كبيرة لا تزال قائمة. ولا تزال الفئات الاجتماعية تعاني على نحو غير متناسب من الفقر من حيث الدخل وعدم توفر فرص

* A/68/150.

** تتضمن هذه الوثيقة لحة عامة عن "تقرير الحالة الاجتماعية في العالم لعام ٢٠١٣"، وتعرض بعض الاستنتاجات والتوصيات. وسيصدر التقرير الكامل في وقت لاحق من هذا العام بوصفه منشوراً من منشورات الأمم المتحدة المعدّة للبيع.



للحصول على الرعاية الصحية والتعليم بشكل كاف، وبوجه عام، فقد اتسعت الفجوة بين هذه الفئات وبين باقي السكان بمرور الزمن.

٢ - وبينما يعمل المجتمع الدولي على تشكيل رؤيته لوضع جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، من المهم التأكيد على أن معالجة عدم المساواة لا تقتصر على كونه واجباً أخلاقياً فحسب، بل كذلك ضرورة لإطلاق الإمكانيات الكاملة لدى السكان في كل بلد، وجعل التنمية تتقدم على مسار مستدام. وبالفعل، توجد أدلة متزايدة وإقرار بالآثار المدمرة والقوية لعدم المساواة على مسألة الحد من الفقر، والتماسك والاستقرار، وعلى استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٣ - وقد زادت الأزمة الاقتصادية وتداعياتها من ضرورة معالجة مسألة عدم المساواة. ولا تزال برامج التقشف المالي تغطي في العديد من البلدان المتقدمة النمو، ويعمل عدد متزايد من البلدان النامية على تخفيض نفقاتها العامة، مما أدى إلى تزايد السخط الشعبي، وتدني الثقة بالحكومات، وبدأ الناس يشعرون على نحو متزايد بجرماهم من حقوقهم. وبالنظر إلى الظروف السياسية الراهنة، من المهم التأكيد على الآثار الضارة الناجمة عن التخفيضات المخصصة في الإنفاق العام، لا سيما إذا كانت تتعلق بترشيد القوة العاملة والإنفاق الاجتماعي. ولهذا التخفيضات عواقب أخرى على توزيع الدخل وأبعاد أخرى من عدم المساواة. وهناك الكثير الذي يمكن تعلمه من البلدان التي تمكنت من الحد من عدم المساواة على الرغم من التوقعات الاقتصادية العالمية غير المؤكدة.

٤ - وبالاتناد إلى التقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠٥^(١) الذي يصف تزايد انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها، يتناول هذا الموجز اتجاهات عدم المساواة الأخيرة وتحليلات آثارها الواسعة. ويبين التقرير أن عدم المساواة لا يؤثر على السكان الذين يعيشون في فقر فحسب، بل تظهر الأدلة أن المجتمعات التي ترتفع فيها مستويات انعدام المساواة، يكون فيها النمو في العادة أبطأ مما عليه في المجتمعات المنخفضة الدخل، وتقل فيها فرص النجاح في الحفاظ على النمو لفترات طويلة من الزمن، وتستغرق فيها فترة التعافي من الركود الاقتصادي وقتاً أطول. ويؤدي عدم المساواة إلى حدوث توتر اجتماعي وعدم استقرار سياسي، بل حتى إلى نشوب نزاع. ويفاقم عدم المساواة من ازدياد الجريمة والمرض والمشاكل البيئية.

(١) تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠٥: مأزق عدم المساواة (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.05.IV.5).

٥ - وتتمثل إحدى أكثر السمات المثيرة للقلق في مسألة عدم المساواة في أنها تديم نفسها على مر الزمن. ويؤدي عدم المساواة في الدخل إلى تفاوت في الحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليم، وبالتالي، إلى انتقال عدم المساواة في الفرص الاقتصادية والاجتماعية من جيل إلى آخر. بيد أن ازدياد عدم المساواة بمرور الوقت ليس قدرًا محتومًا: بل إن للسياسة تأثيرًا في ذلك.

ثانياً - الاتجاهات الأخيرة في مسألة عدم المساواة

عدم المساواة في الدخل

٦ - شهد أكثر من نصف جميع البلدان التي تتوافر لديها بيانات زيادة في عدم المساواة في الدخل منذ عام ١٩٩٠، على الرغم من النمو الاقتصادي القوي، لكن الاتجاهات تتباين بحسب البلدان والمناطق.

٧ - على الرغم من أن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لا تزال المنطقة التي توجد فيها أعلى مستويات عدم المساواة في الدخل، بالإضافة إلى أفريقيا، فقد انخفض معامل دجيني بين الأعوام ١٩٩٠ و ٢٠١٠ في ١٢ بلداً من أصل ٢٠ بلداً تتوافر عنها بيانات، بما في ذلك في البرازيل، التي تشهد عادة مستويات عالية جداً من عدم المساواة^(٢). ووفقاً للمعلومات المتاحة، انخفضت الفجوة بين الأغنياء والفقراء في العديد من البلدان الأفريقية أيضاً، بما فيها بلدان فيها مستويات عالية جداً من عدم المساواة مثل بوتسوانا وليسوتو وسوازيلند، لكنها واصلت زيادة سريعة نسبياً في جنوب أفريقيا خلال فترة ما بعد الفصل العنصري، على الرغم من استمرار النمو الاقتصادي وتوسيع نطاق برامج المساعدة الاجتماعية. وفي عام ٢٠٠٨، بلغ معامل دجيني في جنوب أفريقيا حوالي ٧٠^(٣).

٨ - وشهدت آسيا في الماضي مستويات من عدم المساواة أدنى مما شهدته مناطق نامية أخرى. إلا أنه، وعلى الرغم من النمو الملحوظ والانخفاض الكبير في الفقر المدقع، شهدت المنطقة زيادة كبيرة في عدم المساواة في الدخل على الصعيد الوطني، وكذلك في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء. وبين الأعوام ١٩٩٠ و ٢٠١٠، ارتفعت مستويات عدم المساواة في الدخل في ٢٠ بلداً من أصل ٢٨ بلداً تتوافر عنها بيانات، تشكل حوالي ٩٠ في المائة من سكان المنطقة. وفي الصين، ازداد مستوى عدم المساواة في المناطق الحضرية

(٢) Frederick Solt, *Standardized World Income Inequality Database*, version 3.1, released December 2011

متاح على الموقع: <http://myweb.uiowa.edu/fsolt/swiid/swiid.html>

(٣) البنك الدولي، *South Africa Economic Update. Focus on Inequality of Opportunity*. (Washington, D.C., 2012)

(مع تزايد مؤشر دجيني من ٢٥,٦ في عام ١٩٩٠ إلى ٣٥,٢ في عام ٢٠٠٨) وفي المناطق الريفية (من ٣٠,٦ إلى ٣٩,٤)، جاعلاً المناطق الريفية غير متساوية أكثر من المناطق الحضرية، وهو موقف يغيّر معظم البلدان النامية^(٤).

٩ - وشهد العديد من البلدان المتقدمة النمو زيادة سريعة في عدم المساواة في الدخل، بما في ذلك بلدان الشمال الأوروبي، التي كانت تتسم بانخفاض مستويات عدم المساواة. وقد حدثت هذه الزيادة على الرغم من حدوث فترة من النمو الاقتصادي والعمالة المستدامة. وكان الارتفاع في عدم المساواة في الدخل حاداً خاصة في بلدان شرق أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

١٠ - وفي حين أن عدم المساواة في الدخل داخل البلدان كبير، فإن التباينات في متوسط الدخل بين البلدان أكبر: إذ تمثل ثلثي عدم المساواة في الدخل العالمي. إلا أن التفاوت في الدخل على الصعيد الدولي انخفض في السنوات الأخيرة بسبب التقارب النسبي في متوسط الدخل بالنسبة للبلدان المتقدمة والبلدان النامية، ولا سيما النمو السريع الذي حدث في الصين. وساعد النمو في الهند وغيرها من البلدان الناشئة منذ مطلع الألفية أيضاً في تسريع انخفاض عدم المساواة في الدخل على الصعيد الدولي.

١١ - وعلى الرغم من أن البلدان المنخفضة الدخل تنمو بمعدل أسرع من البلدان المرتفعة الدخل، وأن عدم المساواة على الصعيد الدولي أخذ في الانخفاض، ازدادت الفجوة المطلقة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بين هاتين المجموعتين من البلدان من ١٨ ٥٢٥ دولاراً في عام ١٩٨٠ إلى قرابة ٣٢ ٩٠٠ دولار في عام ٢٠٠٧، قبل أن تنخفض قليلاً إلى ٣٢ ٠٠٠ دولار في عام ٢٠١٠^(٥)، ومن غير الواضح كيف ستؤثر نتائج الأزمات العالمية على هذا الاتجاه التنافسي.

١٢ - وحتى الآن، لم يجر تقاسم تأثير الأزمات الاقتصادية والمالية الأخيرة بالتساوي داخل البلدان المتقدمة النمو. فقد ارتفع معامل دجيني لدخل السوق بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ في ٢٠ بلداً من أصل ٣٠ بلداً عضواً في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وفقاً للبيانات المتاحة^(٦). ولم ينخفض متوسط الدخل التصرفي لأعلى ١٠ في المائة من السكان

(٤) Asian Development Bank, *Asian Development Outlook 2012: Confronting Rising (In)equality in Asia* (2012).

(٥) أعدت الحسابات على أساس بيانات الناتج المحلي الإجمالي للفرد من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، المتاحة على الموقع <http://databank.worldbank.org/ddp/home.do> (تم الإطلاع عليها في ١٨ تموز/يوليه).

(٦) انظر المعلومات المتعلقة بتوزيع الدخل والفقير في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المتاحة على الموقع: www.oecd.org/social/inequality.htm (تم الإطلاع عليها في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٣).

خلال السنوات الثلاث تلك في مجموعة البلدان هذه. وفي المقابل، انخفض دخل أدنى ١٠ في المائة بنسبة ٢ في المائة سنويا. وقد أصيبت الفئات المنخفضة والمتوسطة الدخل بأشد الضرر نتيجة البطالة في تلك البلدان، واستمر تزايد التباين في الأجور. وفي المقابل، استمر الفقر في الانخفاض في معظم البلدان النامية بين الأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠١٠. غير أن إلقاء نظرة فاحصة يظهر أن هذا ما هو إلا تحسن هش. فقد وصلت العديد من الأسر إلى مستويات الدخل فوق خط الفقر الوطني أو الدولي بقليل، مع استمرار إمكانية تعرضها للانتكاس ثانية والعودة إلى رتبة الفقر. وفي حين أن عدد السكان الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم ينخفض بسرعة وبلغ ١,٢ بليون نسمة في عام ٢٠١٠، فإنه لا يزال هناك ٢,٤ بليون نسمة يعيشون على أقل من دولارين في اليوم، وكان التقدم المحرز لتحسين مستوى هؤلاء الناس أبطأ بكثير^(٧).

١٣ - وفي البداية، خففت التحويلات النقدية العامة بعض آثار الأزمات، لا سيما في البلدان التي أدخلت مجموعات تدابير للتحفيز المالي. غير أن التحرك السابق لأوانه نحو التقشف المالي الذي تتخذه العديد من البلدان، قد يؤدي إلى مزيد من عدم المساواة على المدى البعيد. وفي الواقع، فإن تحليل برامج الدمج المالي في الماضي أظهر أن الجهود الرامية إلى خفض العجز في الميزانية، تؤدي عادة إلى خفض الطلب، وزيادة البطالة، ولها آثار طويلة الأمد على عدم المساواة. وارتبطت فترات التقشف المالي بزيادة معامل دجيني بحوالي ٠,١ نقطة على المدى القصير جداً (خلال السنة التي تلت فترة الدمج)، ونقطة واحدة على المدى المتوسط (٨ سنوات بعد فترة الدمج) وانخفاض تأثيرها ببطء بعد ذلك^(٨). لذلك يتوقف الكثير من الآثار الطويلة الأجل للأزمات الأخيرة بشأن عدم المساواة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء على السياسات القائمة حالياً.

١٤ - وفي حين أن حجم التفاوت في الدخل بين البلدان كبير، فإن الفوارق بين الأفراد أيضاً كبيرة جداً. فعلى سبيل المثال، فإن متوسط الدخل السنوي لشخص مقيم في ألبانيا (٢١٦ ٧ دولار) أو في روسيا (١٣ ٥٠٥ دولار) هو أقل من دخل فرد في أدنى ١٠ في المائة من توزيع الدخل في السويد (١٤ ٨٣٨ دولار)، الذي يكسب أيضاً حوالي ستة أضعاف ما يكسبه شخص ألباني في أدنى ١٠ في المائة من توزيع الدخل في هذا البلد وأكثر من

(٧) انظر أداة تحليل الفقر على الإنترنت للبنك الدولي متاحة على الموقع: <http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/index.htm> (تم الإطلاع عليها في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٣).

(٨) Laurence Ball, Davide Furceri, Daniel Leigh and Prakash Loungani, "The distributional effects of fiscal austerity" (2013), available from www.un.org/en/development/desa/working-papers/working-papers-2013.html.

٨٠ مرة مما يكسبه شخص في أدنى ١٠ في المائة في بوليفيا. ويمكن أن يحصل الفقراء في البلدان التي يكون فيها توزيع الدخل واسعاً على مستويات معيشة أقل من مستوى الفقراء الذين يعيشون في البلدان ذات متوسط دخل أدنى لكن يكون توزيع الدخل أقل (مثال على ذلك، شخص في أدنى ١٠ في المائة في الولايات المتحدة يكسب أقل مما يكسبه شخص في السويد، وفي البرازيل أقل مما يكسبه شخص في الهند وإندونيسيا، وفي جنوب أفريقيا أقل مما يكسبه في مصر) إن متوسط دخل فرد في أدنى ١٠ في المائة من توزيع الدخل في الولايات المتحدة أقل من متوسط دخل فرد في جنوب أفريقيا أو البرازيل يكسب متوسط دخل كل في بلده. وفي الوقت نفسه، كان متوسط دخل أعلى ١٠ في المائة في الولايات المتحدة يبلغ خمسة أضعاف مما يكسبه شخص في أعلى ١٠ في المائة في البرازيل وضعف ذلك من أعلى ١٠ في المائة في السويد^(٩).

باء - التفاوت في المؤشرات الأخرى غير الدخل

١٥ - تقلصت الفوارق بين البلدان في مؤشرات الرفاه الأخرى، وهي العمر المتوقع والمستوى التعليمي. وبشكل عام، كانت الزيادة في متوسط العمر المتوقع أسرع في المناطق النامية مما كانت عليه في المناطق المتقدمة، مما جعل متوسط العمر المتوقع عند الولادة متقاربا في كل من المنطقتين. ويُعزى هذا التقارب إلى إدخال تحسينات طويلة الأجل على مستويات المعيشة والتغذية، وارتفاع مستويات التعليم (وخاصة في صفوف النساء والفتيات) والتحسينات في مجال النظافة العامة، وتكنولوجيا الرعاية الصحية العامة وهيكلها الأساسية.

١٦ - وتراجعت الفوارق في التعليم بعد زيادة نطاق التعليم الابتدائي على الصعيد العالمي، ولا سيما في البلدان النامية. أما في البلدان المتقدمة، وفي أوروبا خاصة، فقد يعود تراجع عدم المساواة في فرص التعليم أساسا إلى توسيع نطاق التعليم الثانوي والعالي. ولأن العديد من الحكومات ما زالت تعطي الأولوية لزيادة فرص الحصول على التعليم الابتدائي، سيستمر تراجع عدم المساواة في المستوى التعليمي في مختلف البلدان، وبخاصة في المرحلتين الابتدائية والثانوية. ومع ذلك، من المرجح أن تستمر الفوارق الرئيسية في مستويات ما بعد الثانوي والعالي، حيث أن تمويل التعليم العالي والحصول على تعليم عالي الجودة في مرحلة ما بعد المدرسة الثانوية في البلدان الفقيرة لا يزال يشكل تحديا بالغا.

١٧ - وعلى الرغم من التقارب الحاصل بين البلدان، لا تزال هناك فجوات كبيرة في الحصول على التعليم داخل البلدان، ولا سيما بين الفتيان والفتيات. وعلى الرغم من أن

(٩) انظر <http://databank.worldbank.org/ddp/home.do> (تم الإطلاع عليها في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٢).

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى قد شهدت بعضاً من أكبر المكاسب في سد الفجوة بين الجنسين في مجال التعليم، فإن المنطقة لا تنزل متراجعة كثيراً عن النتائج المحرزة في سائر أنحاء العالم النامي. وازدادت نسبة الإناث إلى الذكور المتعلقة بمتوسط سنوات الدراسة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من ٦٧,٢ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٨٠ في المائة في عام ٢٠١٠. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بلغت هذه النسبة ٩٧,٢ في المائة في عام ١٩٩٠ و ٩٨,٤ في المائة في عام ٢٠١٠. أما في أوروبا وآسيا الوسطى، فازدادت نسبة الإناث إلى الذكور من ٩١,٤ في المائة إلى ٩٨,٣ في المائة، كما بلغت في شرق آسيا والمحيط الهادئ ٨٨,٣ في المائة في عام ١٩٩٠ و ٨٨,٥ في المائة في عام ٢٠١٠^(١٠).

١٨ - وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال عدد الأطفال غير الملحقين بالمدارس في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مرتفعاً بشكل غير مقبول، كما أن التأخر في تسجيلهم مشكلة مستمرة. إذ يُسجل في المدارس حوالي ٨٧ في المائة من التلاميذ في ليبيريا و ٥٣ في المائة من التلاميذ في غانا بالصف الأول بعد أن يكونوا قد تجاوزوا سن التسجيل الرسمية بستين. والفقر أحد الأسباب الرئيسية لتجاوز سن التسجيل. ففي مدغشقر سُجل، في عام ٢٠٠٨، نحو ٦٢ في المائة من التلاميذ المنتمين لأفقر خمسٍ من الأسر المعيشية في المدارس وهم يتجاوزون السن الرسمية للتسجيل بستين على الأقل. وبالمقابل، فمن بين الأطفال في سن التسجيل بالمدارس المنتمين لأغنى خمسٍ من الأسر المعيشية، كان ٣٢ في المائة من التلاميذ المسجلين قد تجاوزوا السن الرسمية.

١٩ - وثمة تفاوت أيضاً في الأهداف الإنمائية للألفية الأخرى. فالأطفال الذين يعيشون في المناطق الريفية في المناطق النامية، على سبيل المثال، يتضاعف احتمال أن يكونوا ناقصي الوزن مقارنة بنظرائهم في المناطق الحضرية. وفي جنوب آسيا، في الفترة بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٩، انخفضت بنسبة الثلث تقريباً معدل انتشار نقص الوزن في صفوف أطفال نسبة ٢٠ في المائة الأغنى من الأسر المعيشية، في حين لم يكد يطرأ أي تحسن في صفوف الأطفال من الأسر المعيشية الأكثر فقراً^(١١). وفي المتوسط، يقل احتمال أن يولد الأطفال المنتمون لنسبة ٢٠ في المائة الأدنى دخلاً من الأسر المعيشية ثلاث مرات عن الأطفال من الأسر المعيشية الأغنى على يد مهنيين صحيين مؤهلين، وحوالي ثلاث مرات أكثر احتمالاً أن يكونوا ناقصي الوزن، وأكثر احتمالاً بضعفين أن يموتوا قبل بلوغهم سن الخامسة. وأن أكثر

Robert J. Barro and Jong-Wha Lee, "A new data set of educational attainment in the world, 1950-2010" (١٠) (revised 2012).

(١١) الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١١ (نيويورك، ٢٠١١).

من ٢,٦ مليار نسمة، ومنهم ١,٩ مليار يعيشون في المناطق الريفية، لا يزالون يفتقرون إلى فرص الحصول على شكل آمن للصرف الصحي^(١١). والفجوة واسعة بين الشعوب الأصلية والأقليات العرقية الأخرى وبين باقي السكان، من حيث فقر الدخل، والتعليم، ومعظم المؤشرات الصحية، بل وازداد اتساعها مع مرور الوقت^(١٢). وما زال الأشخاص ذوو الإعاقة يعانون من احتمال تصنيفهم ضمن الخمس الأشد فقرا من السكان، وذلك بنسبة تفوق المتوسط.

ثالثا - أبعاد عدم المساواة وعواقبها

ألف - الطبيعة المتعاضدة لأبعاد عدم المساواة

٢٠ - المعوقات الاجتماعية، مثل تلك المرتبطة بمستويات التعليم والمهارات، والحالة الصحية، ونوع الجنس، والانتماء العرقي و/أو الإثني، والإعاقة، والسن والمكان تتحول لا محالة إلى معوقات في سوق العمل تؤدي إلى انخفاض الدخل. وتكون النتيجة هي عدم المساواة في الدخل.

٢١ - ويحدد عدم المساواة في الدخل وجه التحكم في الموارد المالية ويحدد القدرة على الاستثمار في الأنشطة البشرية التي تزيد رأس المال كالتعليم والخدمات الصحية، وكيفية الحصول عليها. وعلاوة على ذلك، ففي كثير من الأحيان، لا يؤثر عدم المساواة في الدخل على حجم الخدمات التي تستفيد منها مختلف فئات الدخل فحسب، وإنما على نوعية تلك الخدمات أيضا. وبالإضافة إلى هذا، عندما يُنظر إلى عدم المساواة الاقتصادية بوصفه عدم مكافأة الجدارة والإنجاز، فقد يقل استثمار الناس في تعليمهم وتنميتهم، هم وأبنائهم. ويتمثل مجموع تأثير ذلك في نقص الاستثمار في رأس المال البشري، وتراجع مستوى الإنجاز، وانخفاض الإنتاجية وتدني أجور أفراد المجتمع الأكثر فقرا.

٢٢ - وخلاصة القول، إن عدم المساواة الاجتماعية، أي تلك الجوانب غير المتعلقة بالدخل من عدم المساواة، يفاقم عدم المساواة الاقتصادية. وهذا، بدوره، يحد من قدرة الفئات المحرومة اقتصاديا على الاستثمار في فرص زيادة رأس المال البشري وفرص الحصول عليها، مما يكرس الإقصاء الاجتماعي. ويكمن التحدي في مجال وضع السياسات العامة في كسر دورة عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية بتعزيز فرص الحراك الاجتماعي والاقتصادي.

(١٢) البنك الدولي، *Global Monitoring Report 2011: Improving the Odds of Achieving the MDGs* (واشنطن، العاصمة، ٢٠١١).

٢٣ - وبشكل عام، يغلب على البلدان التي يزداد فيها عدم المساواة الاقتصادية أن تتيح فرصاً أقل للحراك، ونقص هذه الفرص في المجتمع يديم عدم المساواة. وتأخذ الفوارق الكبيرة والمستمرة في الدخل والتعليم والصحة مظهر عدم المساواة في الدخل المنتقل من جيل إلى جيل. وهذا يعود إلى حقيقة تتمثل في أن للأسر الأفقر موارد مالية واجتماعية أقل، فتقل بذلك فرص استثمارها في أبنائها. وينطبق هذا الأمر بشكل خاص في البلدان التي يرتبط تمويل التعليم العام فيها بحجم الوعاء الضريبي المحلي ويمثل تحويلات من الخزينة العامة، محدودة أو غير ذات أهمية. ويلعب أيضا العزل المكاني دوراً في ذلك، حيث عادة ما تعيش العائلات الأفقر في أماكن تقل فيها فرص الحصول على عمل أفضل نوعاً وعلى الفرص التعليمية. ويؤكد هذا الأمر أهمية السياسات العامة في عكس اتجاه دورة عدم المساواة المتعاوضة عناصرها والقادرة على التجدد تلقائياً.

٢٤ - ومع ذلك، عندما يتداخل عدم المساواة الاقتصادية والإقصاء الاجتماعي، تكون زيادة فرص الترقى بنهج سياسة اجتماعية شاملة للجميع أمراً في غاية الصعوبة. فعلى سبيل المثال، في المجتمعات التي توجد فيها أقليات إثنية أو عرقية كبيرة، وعندما يكون أغلب الفقراء من الأقليات، يقل احتمال تأييد فئة الأغلبية للسياسات العامة التي تعيد توزيع الدخل. ويصح أيضاً أن تأييد السياسات المعيدة لتوزيع الدخل قد تراجع، مترامناً مع ازدياد عدم المساواة في الدخل في العديد من البلدان في السنوات الأخيرة.

٢٥ - وعلى الرغم من هذه التحديات، تثبت التجربة أن السياسات الاجتماعية يمكن أن تشكل فرصاً لزيادة الحراك وتقليل عدم المساواة. فعلى سبيل المثال، شهد العديد من البلدان في أمريكا اللاتينية انخفاضاً في عدم المساواة في السنوات الأخيرة. فالزيادة السريعة في فرص الحصول على التعليم، بدعم من السياسة الاجتماعية، وازدياد العمالة الرسمية وإيرادات سوق العمل وزيادة التحويلات الاجتماعية مثل التحويلات النقدية المشروطة تبرز بوصفها بعضاً من العوامل الرئيسية التي تساهم في هذا التحول.

باء - تشجيع الحراك

٢٦ - التعليم سبيل مهم من سبيل الحراك الاجتماعي والاقتصادي. فتحسين فرص حصول الفئات المهمشة على التعليم يعزز التمكين ويزيد التماسك الاجتماعي بين الفئات الاجتماعية داخل البلدان.

٢٧ - وقد ثبت أن التعليم العالي محفز قوي للترقى. والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة هو أيضاً بالغ الأهمية، حيث تشير بعض البحوث إلى أن مسارات الإنجاز تحددها إلى حد كبير مستويات النمو المعرفي حتى قبل التحاق الأطفال بالمدارس الابتدائية.

٢٨ - وفي واقع الأمر، يواجه أطفال الأسر الفقيرة والأطفال المنحدرون من أصول اجتماعية واقتصادية محرومة عوائق أكبر أمام تقدمهم في المستوى التعليمي: فقد يحتاجون إلى مغادرة فصول الدراسة للالتحاق بالقوة العاملة، سعياً إلى المساهمة في دخل أسرهم؛ وغالباً ما يعجز آباؤهم عن دفع الرسوم المدرسية؛ كما قد يفتقرون إلى مدارس ذات نوعية جيدة.

٢٩ - وبالتالي، فالاستثمار العام في مجالات التعليم، ولا سيما التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، أداة سياساتية حاسمة لتحقيق تكافؤ الفرص ووقف انتقال الفقر وعدم المساواة من جيل إلى جيل.

٣٠ - بيد أن رفع المستوى التعليمي لا يفضي دائماً إلى نتائج مهنية أفضل. وهذا الأمر يسلب الضوء على الحاجة إلى اتباع نهج شاملة للجميع ومتناسكة تدمج السياسات التعليمية وسياسات سوق العمل بحيث تشجع الحراك الاجتماعي على نحو فعال.

٣١ - والتمتع بصحة جيدة شرط مسبق هام لتطوير قدرات أخرى مثل الإنتاجية التعليمية والإنتاجية في سوق العمل للتمكين من الحراك الاجتماعي والاقتصادي. أما عدم المساواة في فرص الحصول على الرعاية الصحية فيؤثر في عدم المساواة في فرص التعليم والعمل والحصول على الدخل.

٣٢ - ومن شأن سوء الحالة الصحية أن يحد الآفاق الاجتماعية والاقتصادية للفرد وأن يدم، في نهاية المطاف، عدم المساواة في الدخل وفي المؤشرات الأخرى غير الدخل، بل وأن يساهم فيها. ويغلب على الأطفال الأقل صحة أن يحصلوا على نتائج دراسية أسوأ وأن يصبحوا بالغين أقل صحة. وهؤلاء يتعذر عليهم أكثر العثور على وظائف جيدة أو استبقائها، أو قد لا يقدرّون على العمل لساعات طويلة كأقرانهم الأكثر صحة، أو بمستوى إنتاجيتهم، فيحصلون بالتالي على أجور أقل.

٣٣ - وقد وثق تأثير الفقر على صحة الفرد توثيقاً جيداً. وهناك علاقة واضحة بين الفقر وزيادة احتمال اعتلال الصحة، ونقص النمو المعرفي الذي يؤدي إلى الحصول على نتائج دراسية أسوأ، وتلقي أجور عمل أقل في مرحلة البلوغ^(١٣).

٣٤ - وبالتالي، تشكل السياسات الرامية إلى تشجيع الاستثمار في مجال الرعاية الصحية عنصراً هاماً في أي استراتيجية لتسهيل الحراك الاجتماعي والاقتصادي. وكما هو الحال

(١٣) منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، *The Children Left Behind: A league table of inequality in child well-being in the world's rich countries*، (فلورانس، إيطاليا، مركز إينوشيني للأبحاث التابع لليونيسيف، ٢٠١٠).

بالنسبة لزيادة الاستثمار العام في التعليم، لا بد من تعبئة المزيد من الموارد العامة من أجل توسيع نطاق فرص حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية ذات الجودة. ويمكن تحقيق جزء من هذه التعبئة بنهج سياسات اجتماعية واقتصادية تتوخى إعادة توزيع الدخل.

٣٥ - ويرتبط دعم تدابير السياسات العامة للتصدي لعدم المساواة، وخاصة تلك المتعلقة بإعادة توزيع الدخل، ارتباطاً وثيقاً بالتصور الحالي لعدم المساواة. فالحالة الاجتماعية الاقتصادية للأفراد والطريقة التي ينظرون بها إلى تكافؤ فرص الحراك الاجتماعي عوامل تؤثر على مثل هذه التصورات. وآراء الأفراد بشأن ماهية الأجر التي تُعد "منصفة" لها تأثير على كيف يُحتمل أن يضر ما هو قائم من عدم المساواة بالتماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي ودعم السياسات المتعلقة بمعالجة عدم المساواة.

٣٦ - وتضطلع وسائل الإعلام بدور هام في تحديد الأفضليات. فالناس في البلدان التي بها مستويات أعلى من عدم المساواة في الدخل والتي تتيح فرصاً أكبر للحصول على المعلومات ينظرون إلى عدم المساواة نظرة أقل إيجابية. وفي الواقع، يرتبط مدى حرية وسائل الإعلام في الديمقراطيات ارتباطاً إيجابياً بالإنفاق على الرعاية الصحية والتعليم وبالمستوى العام للتنمية.

جيم - التداخات السياسية والاجتماعية والبيئية الناجمة عن عدم المساواة

٣٧ - إن عدم المساواة يحد من فرص الحراك ويقوض التماسك الاجتماعي والاستقرار الاجتماعي. وقد يعرقل ارتفاع مستويات عدم المساواة المشاركة السياسية الشاملة للجميع والحوكمة الفعالة. كما تتفاقم الجرائم والأمراض والمشاكل البيئية نتيجة لعدم المساواة.

٣٨ - ورغم الطابع المعقد لهذه العلاقة، فإن بعض الأدلة تشير إلى أن عدم المساواة في ظروف معينة يساهم في انعدام الاستقرار الاجتماعي ويقوض الثقة. وتنطبق هذه المسألة بشكل خاص على الأوضاع التي تكون فيها الفجوة بين الأغنياء والفقراء كبيرة وأخذة في الاتساع.

٣٩ - وعندما ينظر الأشخاص إلى مجتمعاتهم على أنها لا تنعم بالمساواة، وأن فرص تحسين وضعهم الاجتماعي والاقتصادي محدودة وأن المكافآت لا تُوزع على أساس الجدارة وإنما على أساس سمة أخرى ممنوحة من جهة خارجية، فهم يشعرون بالإحباط وعدم الرضا، وهناك ما يبرر هذا الشعور. ويؤدي ذلك إلى خلق أرضية خصبة للاحتجاج، وحتى لاندلاع نزاعات. فعلى سبيل المثال، اعتُبر تنامي عدم المساواة على أنه من العوامل الرئيسية التي أشعلت فتيل الحركات الاحتجاجية في العديد من البلدان العربية التي اندلعت فيها تلك الاحتجاجات.

٤٠ - والعلاقة بين عدم المساواة في الدخل والتراعات علاقة معقدة. وعادة ما تشهد البلدان الأكثر فقرا نزاعات أكثر من تلك التي تحدث في البلدان الأكثر ثراءً. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي عدم المساواة الأفقي بين المجموعات والمناطق العرقية إلى نشوب نزاعات^(١٤). وعلى الأرجح أن تنشأ النزاعات المدنية في المناطق ذات الدخل المطلق المنخفض (أو في) وليس بالضرورة أن يكون نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلد منخفضاً) أو في المناطق التي توجد فيها انحرافات كبيرة عن المتوسط الوطني^(١٥).

٤١ - ومن شأن توفير خدمات اجتماعية كافية وبشكل منصف أن يساعد على الحفاظ على السلام والتخفيف من حدة المظالم. وكلما ارتفع مستوى استثمار الحكومة في التعليم والصحة والضمان الاجتماعي، تراجع احتمال اندلاع نزاعات مدنية بشكل كبير^(١٦).

٤٢ - وفي المجتمعات التي ترتفع فيها مستويات عدم المساواة، حيث تقتصر الفوائد المجتمعية من التنمية الاقتصادية على شريحة أضيق من السكان، يغلب عدم المساواة على المشاركة السياسية أيضاً. وفي حالة عدم وجود مؤسسات وسياسات ملائمة لتفادي حدوث عدم المساواة، أو لتحسين ظروفه يتركز النفوذ السياسي غالباً في أيدي الميسورين. وكثيراً ما يستغل هذا النفوذ لخلق عدم المساواة في الفرص أو للحفاظ عليه: ويمكن أن يستخدم الأثرياء مواردهم وسيطرتهم للتأثير على السياسة في العديد من مجالات السياسة العامة، بما في ذلك السياسات المتصلة بضريبة الدخل، ومخصصات النفقات المالية، والسياسات التعليمية، لخدمة مصالحهم.

٤٣ - وشددت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، التي أقرتها الجمعية العامة في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢ في قرارها ٦٦/٢٨٨، على أن الحد من عدم المساواة جزء لا يتجزأ من عملية تحقيق التنمية المستدامة. ويؤدي عدم المساواة إلى تفاقم المشاكل البيئية الناجمة عن تكريس أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة. وكثيراً ما يكون ضمان قدرة المجتمعات على مقاومة التدهور البيئي عن طريق كل

(١٤) Lars-Erik Cederman, Nils B. Weidmann and Kristian Skrede Gleditsch, "Horizontal inequalities and ethnonationalist civil war: a global comparison", *American Political Science Review*, vol.105, No.3 (2011).

(١٥) Halvard Buhaug, Kristian Skrede Gleditsch, Helge Holtermann, Gudrun Østby and Andreas Forø Tollefsen, "It's the Local Economy, Stupid! Geographic Wealth Dispersion and Conflict Outbreak Location", *Journal of Conflict Resolution*, vol. 55, No. 5 (October 2011), pp. 814-840.

(١٦) Zeynep Taydas and Dursun Peksen, "Can states buy peace? Social welfare spending and civil conflicts", *Journal of Peace Research*, vol. 49, No. 2 (March 2012), pp. 273-287.

من التنمية البشرية وإدارة البيئة ضروريا للحد من الفقر ومن عدم المساواة وللتخفيف من حدة آثار الأزمات.

رابعاً - عدم المساواة والنمو الاقتصادي والحد من الفقر

ألف - عدم المساواة يعرقل النمو الاقتصادي

٤٤ - يتخذ عدم المساواة عدة أشكال يؤدي من خلالها إلى نشأة نظام اقتصادي أقل استقراراً وغير فعال يعوق النمو الاقتصادي ومشاركة جميع أفراد المجتمع في سوق العمل^(١٧).

٤٥ - أولاً، يقوّض عدم المساواة كفاءة أداء أسواق الائتمان وبالتالي النمو المحتمل للاقتصادات بتقليص الاستثمارات في رأس المال المادي وفي تنمية الموارد البشرية، ولا سيما بين الفئات الفقيرة والمهمشة. فالاستثمار في هذه المجالات هو الذي يوفر الأساس لمواصلة النمو الاقتصادي من خلال ضمان أن يكون نمو الدخل قوي للأسر المعيشية المتدنية الدخل والمتوسطة الدخل على حد سواء.

٤٦ - وثانياً، يضر عدم المساواة بالنمو بسبب أثره على انتقال الدخل بين الأجيال. وكما ازداد تركيز الثروة يصعب على الأشخاص في أسفل السلم الارتقاء إلى درجات أعلى في سلم الدخل ويصبح من الصعب عليهم الالتحاق بالطبقة المتوسطة أو الشريحة العليا من السكان من حيث توزيع الدخل. وقد شددت البحوث الهادفة إلى تعزيز تنقل الدخل بين الأجيال على أهمية تخصيص استثمارات كبيرة ومطردة في قطاعي الرعاية الصحية والتعليم، تشمل دعم التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم في مرحلة ما بعد الثانوي للطلاب ذوي الدخل المنخفض، وسكان المناطق الريفية، والأشخاص الذين يعيشون في مناطق حضرية تعاني من الكساد.

٤٧ - وثالثاً، كشفت دراسات أنه عندما تكون السلطة وصنع القرار مركّزين في أيدي القلة، غالباً ما تتضخم آثار عدم المساواة على النمو مما يؤدي إلى زيادة خفض الكفاءة الاقتصادية وآفاق النمو الاقتصادي لهذه البلدان على المدى الطويل.

٤٨ - وأخيراً، كثيراً ما يرتبط عدم المساواة بالأزمات المالية. وقد كشفت بحوث أجريت بشأن أسباب الكساد الكبير الذي حدث في ثلاثينات القرن العشرين والركود الاقتصادي الذي حدث في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ عن تفاقم عدم المساواة وارتفاع مديونية الأسر المعيشية في السنوات التي سبقت وقوع هاتين الأزميتين الاقتصاديتين الرئيسيتين^(١٨).

(١٧) Joseph E. Stiglitz, *The Price of Inequality* (W.W. Norton and Company, New York, 2012)

(١٨) James K. Galbraith, *Inequality and Instability: a study of the World economy just before the great crisis* (Oxford University Press, New York, 2012).

باء - عدم المساواة يبطئ وتيرة الحد من الفقر

٤٩ - غالبا ما تكون وتيرة الحد من الفقر أسرع في البلدان الأكثر مساواة أو في البلدان التي تكون فيها المستويات المبدئية لعدم المساواة متدنية ثم تتبعها طفرات من النمو المطرد. ولوحظ أن جهود الحد من الفقر تتعثر في البلدان التي تكون فيها مستويات عدم المساواة أعلى، أو يكون فيها النمو الاقتصادي أضعف، أو تكون فيها برامج الحماية الاجتماعية غير كافية. وقد يؤدي تفاقم عدم المساواة إلى ازدياد الفقر في ظل عدم زيادة الإنفاق على البرامج الاجتماعية التي تحمي الفئات الضعيفة من الوقوع تحت خط الفقر.

٥٠ - وقد تؤدي التغييرات الإيجابية في مستوى نمو الدخل وعدم المساواة إلى الحد من الفقر بشكل كبير. وصحيح أيضا أن نمو ارتفاع الدخل بقدر كافٍ يمكن أن يؤدي إلى الحد من الفقر بشكل كبير حتى لو اقترن بتفاقم عدم المساواة. وينطبق ذلك على منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ التي شهدت نموا اقتصاديا ملحوظا، أدى إلى تراجع غير مسبوق في نسب الفقر على الرغم من التنامي السريع لعدم المساواة، في بلدان مثل إندونيسيا، والصين، وفيت نام، وكمبوديا، ومنغوليا.

٥١ - ويؤكد تنوع هذه الأنماط بين مختلف البلدان على الروابط المعقدة بين النمو وعدم المساواة والحد من الفقر. وتعكس هذه الأنماط مجموعة سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية التي تتبعها البلدان لتحفيز النمو، وتعزيز التغييرات الهيكلية، وإيجاد فرص عمل، وتوسيع نطاق إتاحة الفرص الأساسية للحصول على التعليم، والرعاية الصحية، والتدريب المهني، وترسيخ توفير الخدمات الاجتماعية. كما تعكس أهمية الظروف الأولية والمعدل الذي يتيح للنمو الاقتصادي أن يؤدي إلى الحد من الفقر ومن عدم المساواة.

٥٢ - وقد أظهرت دراسات أن أشكال عدم المساواة سواء كانت متصلة بالدخل أم لا تقوّض جهود الحد من الفقر من عدة نواحٍ. فعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية يقلل من أثر النمو على الحد من الفقر لأنه يستبعد الأشخاص الذين يعيشون في فقر من تقاسم الفوائد الحنية من النمو. وهو يقوض أيضا عملية النمو. وإذا كان مصدر تنامي التفاوت هو قلة الاستثمار لتوفير تلك الفرص الضرورية للحد من الفقر ولتمكين الفقراء، مثل التعليم والرعاية الصحية، فإن عدم المساواة يقلل بذلك من آفاق النمو الاجتماعي ويقيد الحراك الاجتماعي والاقتصادي. وفي الحالات التي يكون فيها مصدر تفاقم عدم المساواة أو ارتفاع هذه الظاهرة بشكل مستمر متصلا بعدم مساواة الفرص المتاحة للحصول على الأصول المنتجة مثل الأراضي الزراعية، يكون المزارعون الريفيون الفقراء عاجزين عن تقاسم فوائد النمو بشكل تام. ويمكن أن تؤدي هذه التطورات إلى انخفاض النمو في المستقبل.

خامسا - التركيز على الفئات الاجتماعية

٥٣ - من بين أكثر المؤشرات انتشارا على عدم المساواة المتصلة بالدخل وغير المتصلة بالدخل في معظم المجتمعات هو الإسناد إلى مجموعة ما: أي الإسناد إلى فئة اجتماعية استنادا إلى خصائص شخصية مثل نوع الجنس أو السن أو الأصل العرقي أو الانتماء الوطني أو الحالة البدنية. ونتيجة للتمييز الرسمي وغير الرسمي وللأشكال الأخرى من الإقصاء الهيكلي، يجد أفراد فئات اجتماعية معينة، أنه من الصعب عليهم الارتقاء في السلم الاجتماعي - الاقتصادي و/أو السياسي في مجتمعاتهم. وفي العديد من الحالات، تتوقف الفرص المتاحة في حياة الفرد إلى حد كبير على الفئة الاجتماعية التي ينتمي لها، وعلى كيفية تفاعل هذه الفئة والفرد مع المؤسسات العامة ومع سوق العمل.

٥٤ - وفي أي سياق محدد، يتقاطع الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة مع انخفاض مستوى رأس المال البشري، أو انخفاض عائد الاستثمار في رأس المال البشري، وعدم الحصول على الموارد والخدمات، أو تقييد الحصول عليها، والحرمان من إسماع صوت الفرد في الدوائر السياسية. وكثيرا ما تحكم هذه المساوئ المتقاطعة على الفئات المحرومة بالفقر والاستبعاد لعدة أجيال.

٥٥ - ولا يزال نوع الجنس والأصل العرقي مؤشرين من مؤشرات الحرمان الأكثر انتشارا. ويتداخل هذان المؤشران مع الانتماء إلى المجموعات الاجتماعية الأخرى مثل الشباب وكبار السن^(١٩)، والأشخاص ذوي الإعاقة، والشعوب الأصلية، والمهاجرين، مما يؤدي إلى تكريس الحرمان نتيجة لعدم المساواة داخل المجموعات ذاتها وبين مجموعة وأخرى.

ألف - الشباب وعدم المساواة

٥٦ - إن الشباب، باعتبارهم فئة سكانية، يعانون من الحرمان في جميع بلدان العالم تقريبا: فهم لم يعودوا يُعتبرون أطفالا، ولكنهم لا يُعتبرون كبارا بعد، ولهذا كثيرا ما يواجه الشباب عقبات هيكلية وثقافية تحول دون مشاركتهم مشاركة تامة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأمر الذي يؤدي إلى عدم المساواة على المدى الطويل. وقد اتضح أن الحصول على عمل يمثل تحديا خاصا بالنسبة للشباب، بينما تشكل البطالة والعمالة الناقصة تحديات متراكمة متصلة بانعدام الدخل المأمون والاضطرابات في الحياة الأسرية وفي الجوانب الأخرى من التنمية الاجتماعية.

(١٩) لأغراض إحصائية، تصنّف الأمم المتحدة الشباب على أنهم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة. غير أنه عملياً، تختلف الفئات العمرية من بلد إلى آخر. وتعرّف الأمم المتحدة كبار السن بأهم الرجال والنساء الذين تبلغ أعمارهم ٦٠ عاما فما فوق. وفي كثير من البلدان المتقدمة، يشير مصطلح كبار السن إلى الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ عاما فما فوق.

٥٧ - ونتيجة لقيود حقيقية وأخرى ناتجة عن التمييز، يواجه الشباب أزمة بطالة منذ أمد بعيد. ويبلغ احتمال أن يكون الشباب عاطلين عن العمل ثلاثة أضعاف نظرائهم من البالغين. وحسب تقديرات منظمة العمل الدولية، فاق عدد الشباب العاطلين عن العمل ٧٣ مليون شاب وشابة في عام ٢٠١٣، ويقدر معدل البطالة بنسبة ١٢,٦ في المائة.

٥٨ - ومع أن نسبة الشباب العاطلين عن العمل مرتفعة بشكل غير تناسبي في جميع مناطق العالم، فإن نسب البطالة أسوأ في بعض المناطق. ففي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تبلغ نسب بطالة الشباب مستويات مرتفعة بشكل خاص حيث تقدر بنسبة ٢٩ في المائة و ٢٤ في المائة على التوالي، أي أنها أكثر من ضعف متوسط المعدلات الإقليمية للبطالة العامة. وبالنسبة للشابات في هذه المناطق يشكل الحصول على عمل تحديات خاصة، حيث أن معدل بطالة الشابات يعادل حوالي أربعة أضعاف المتوسط الإقليمي. وفي الواقع، فإن مشكلة البطالة أكثر حدة بالنسبة للشابات في جميع المناطق تقريبا، باستثناء الاقتصادات المتقدمة النمو، والاتحاد الأوروبي وشرق آسيا.

٥٩ - وعندما اندلعت الأزمة الاقتصادية في عام ٢٠٠٨، شعر الشباب في الاقتصادات المتقدمة النمو بوطأة الصدمة. إذ كان معدل البطالة في صفوف الشباب في الاقتصادات المتقدمة النمو والاتحاد الأوروبي، وفقا لما جاء في تقديرات منظمة العمل الدولية، ١٧,٩ في المائة في عام ٢٠١٣، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٤,٦ نقاط مئوية عن عام ٢٠٠٨. وتأثر الشباب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أيضا بحدوث زيادتين بلغت ٣,٨ و ٣,٦ نقاط مئوية، على التوالي. ولئن كان الشبان أشد تأثرا في الاقتصادات المتقدمة النمو، فإن الشابات كن أكثر تعرضا للضرر في العالم العربي.

٦٠ - وتشكل العمالة غير الرسمية والعمالة الضعيفة وفقير العاملين تحديات كبيرة للشباب في العالم النامي. فكثيرا ما يزاولون عملا غير مدفوع الأجر في مشاريع حرة أو مزارع عائلية، والذين يتقاضون أجرا منهم يعملون في وظائف منخفضة الأجر أكثر من البالغين. غير أن العمل غير الرسمي وغير المستقر والعمالة المنخفضة الأجر لا يمثلان تحديا للشباب وحدهم في العالم النامي. فوفقا لتقديرات منظمة العمل الدولية، يشكل الشباب ما متوسطه ٢٣,٥ في المائة من الفقراء العاملين في البلدان التي تتوفر عنها بيانات، مقارنة بنسبة ١٨,٦ في المائة من العاملين غير الفقراء.

٦١ - وبالإضافة إلى مشاكل البطالة والعمالة الناقصة، يقدر البنك الدولي أن هناك ٦٢١ مليون شاب لا يعملون ولا يبحثون عن عمل. وقد يكون بعض هؤلاء الشباب يزاولون أنشطة أخرى يفتنى منها، ولكن أولئك الشباب العاطلين عن العمل وغير المنشغلين

بشيء لا ينمون رأس المال البشري ويرجح أكثر أن يعانون من الآثار الطويلة الأجل للفقر والاستبعاد الاجتماعي مقارنة بغيرهم. ويعتبر هؤلاء الشباب قابلين على نحو خاص للتأثر بالتحريض على الاضطراب الاجتماعي والنشاط الخطر أو الإجرامي.

٦٢ - وإلى جانب التحديات التي يواجهها الشباب في ما يتعلق بالبطالة، فهم يجدون أنفسهم معرضين على نحو أكبر بكثير لمخاطر صحية معينة، ولا سيما الشباب. فعلى سبيل المثال، أفاد برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومنظمة الصحة العالمية بأن ما يقرب من ٤٠ في المائة من جميع الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بين البالغين في كل أنحاء العالم تقع في صفوف الشباب، كما أن الشباب أشد تضررا من الشبان. ولا يزال العنف الجنسي ضد الشباب والحمل المبكر وما يرتبط به من مخاطر تشكل شواغل كبيرة. ويشكل الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ سنوات و ٢٩ سنة) حوالي ٤١ في المائة من جميع ضحايا جرائم القتل في كل أنحاء العالم.

باء - كبار السن وعدم المساواة

٦٣ - على غرار الشباب، يواجه كبار السن تحديات عديدة في ما يتعلق برفاههم وحراكهم الاجتماعي نتيجة التحديات الشخصية والتصورات عن فئتهم العمرية التي عادة ما تكون تمييزية. وعلى الرغم من أن العديد من كبار السن في جميع أنحاء العالم قادرون على مواصلة المشاركة في جميع جوانب الحياة الاجتماعية، يواجه آخرون كثيرون، في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء، مشكلة الدخل غير المضمون ومستويات غير متناسبة من الفقر وعدم كفاية فرص الحصول على الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الجيدة، مثل التمويل ووسائل النقل السهلة الاستخدام.

٦٤ - ويختلف انتشار الفقر بين كبار السن اختلافا كبيرا بين البلدان، ويكون كبار السن في الواقع أفضل حالا في بعض الحالات. غير أن من الأرجح، في المتوسط، أن يعيش كبار السن في فقر مقارنة بالسكان ككل. وتبين الأدلة المستمدة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أنه لا يزال يحتمل أكثر أن يكون كبار السن فقراء، وإن حققوا زيادة في الدخل مقارنة بشرائح أخرى من السكان، مقارنة بمتوسط عدد السكان. وبالمثل، تشير الأدلة المستقاة من الدراسات الاستقصائية التي أجراها برنامج الاستقصاءات الديمغرافية والصحية في البلدان النامية إلى أن الأسر المعيشية التي يرأسها كبار السن عادة ما تكون أكثر فقرا من غيرها.

٦٥ - وعادة ما يجري ربط درجة الفقر وعدم المساواة التي يعاني منها كبار السن بنوعية برامج الحماية الاجتماعية. فحيث تكون برامج الحماية الاجتماعية الفعالة موجودة، ولا سيما المعاشات التقاعدية لكبار السن غير القائمة على الاشتراكات وخدمات الرعاية الصحية الملائمة، يغلب أن يكون اندماج كبار السن في المجتمع أكثر اكتمالا.

٦٦ - وتشكل العمالة والعمالة الناقصة تحديات كبيرة بالنسبة لكبار السن، لأنهم يواجهون التمييز على أساس السن في توظيفهم وتدريبهم والاحتفاظ بهم. وبالتالي فهم يعانون من معدلات بطالة طويلة الأجل أكبر بشكل غير متناسب مقارنة بالشباب والعمال ذوي السن الأنسب للعمل، وحتى عندما تتم إعادة توظيفهم، فهم يتكبدون خسائر أكبر في الأجر مقارنة بالعمال الذين هم أصغر سنا منهم.

٦٧ - وتبيّن أيضا أن الحصول على الرعاية الصحية ينطوي على مشاكل. فرسوم المستخدمين وتكاليف الأدوية، والافتقار إلى البيانات وعدم تفهم حالة كبار السن، وموقع الخدمات، والافتقار إلى الخدمات والمباني الملائمة لكبار السن هي بعض العوامل المشتركة بل المنتشرة في كل مكان التي تشكل تحديات في ما يخص الحالة الصحية لكبار السن.

٦٨ - وتبيّن أن كون الشخص أنثى أو فردا من الشعوب الأصلية يؤدي إلى تفاقم التحديات. فعادة ما تكون كبيرات السن في بعض البلدان محرومات بفعل ما تعرضن له طوال حياتهن من تمييز مؤسسي وثقافي متعلق بالفقر والميراث، والعمالة، والحصول على الخدمات وعوامل أخرى. وتتركهن أوجه الحرمان هذه دون رأس المال البشري والاجتماعي والمالي الكافي ليعشن حياة متمسة بالشمول الاجتماعي والاقتصادي في سنهن المتقدمة.

جيم - عدم المساواة التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة

٦٩ - تتفاقم القيود البنيوية والهيكلية بفعل المنظورات التمييزية التي تحد من الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنحاء العالم. فالأشخاص ذوو الإعاقة يمثلون نسبة أكبر بين أفقر فئات السكان. وقدرت منظمة الصحة العالمية أن ٢٠ في المائة من أفقر السكان في العالم هم من الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد تزيد الإعاقة من خطر الوقوع في براثن الفقر من خلال استبعاد الأفراد من التعليم والعمل. ويمكن للفقر بدوره أن يزيد فرص الإصابة بالإعاقة من خلال زيادة المشاكل الصحية الناجمة عن سوء التغذية وسوء ظروف المعيشة والعمل.

٧٠ - ولا يوجد حتى الآن ما يكفي من البيانات من أجل القيام بتعميم على الصعيد الإقليمي أو العالمي، ومع ذلك، ثمة أدلة متزايدة من كل منطقة تبين أن احتمال إكمال

الأشخاص ذوي الإعاقة لدورة كاملة من التعليم الابتدائي أو الثانوي أقل مقارنة بعامه السكان وأن هذا الاحتمال يكون أقل بكثير عندما يتعلق الأمر بالحصول على المؤهلات العالية. وغالبا ما تكون معدلات عمالة الأشخاص ذوي الإعاقة أدنى من معدلات السكان العاديين في البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء. وتمثل العمالة الناقصة مشكلة كبيرة، لأن الأشخاص ذوي الإعاقة يحصلون عادة على أجور أقل ويعانون من قدر أكبر من انعدام الأمن الوظيفي.

٧١ - وفي كثير من الحالات، تبين أيضا وجود مشاكل في الحصول على الرعاية الصحية الملائمة بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة. إذ يجد العديد منهم أنفسهم أكثر عرضة لخطر الاعتلال والوفاة نتيجة للحالة الصحية الخاصة التي تتسبب في إعاقتهم. ويؤدي الإهمال وسوء المعاملة وأعمال التمييز التي يرتكبها مقدمو الرعاية أو العاملون في مجال الرعاية الصحية إلى تفاقم الصعوبات التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة.

دال - عدم المساواة التي تواجهها الشعوب الأصلية

٧٢ - تبين الأدلة في الحالات التي تم فيها توثيق المركز الاجتماعي - الاقتصادي للشعوب الأصلية أنها تواجه العديد من أوجه الحرمان الاجتماعي - الاقتصادي مقارنة بأشخاص ليسوا منها.

٧٣ - فبالرغم من أن أوجه العجز في تنمية رأس المال البشري يمكن أن تؤدي دورا رئيسيا في حرمان الشعوب الأصلية النسبي من حيث الدخل، تسهم في ذلك أيضا عوامل غير ملموسة أخرى مثل التمييز. ففي جميع الحالات تقريبا، تكون معدلات الفقر في أوساط الشعوب الأصلية أعلى من معدلات غيرها من فئات السكان. وإن ما يقدر بنحو ثلث الشعوب الأصلية فقراء، ويقدر أن هذه الشعوب تمثل حوالي ١٠ في المائة من الفقراء في جميع أنحاء العالم. ويعزز تدني المستوى التعليمي والاستبعاد من القوة العاملة مستويات الفقر هذه.

٧٤ - وإن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى بعض الفئات من الشعوب الأصلية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أقل بأربع إلى خمس مرات من المعدل الوطني؛ وبالمثل، تبين أمثلة من أستراليا ونيوزيلندا أن معدلات البطالة في صفوف الشعوب الأصلية تبلغ ضعفي أو ثلاثة أضعاف معدلات البطالة في صفوف غيرها.

٧٥ - وتجعل التحديات المتعلقة بالرعاية الصحية الشعوب الأصلية أكثر عرضة لخطر المعاناة من الآثار السلبية لعدم المساواة في غير الدخل. فجماعات الشعوب الأصلية تعاني من معوقات من حيث الاعتلال والوفيات على السواء، ويرتبط الكثير منها بسوء التغذية

ومحدودية فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية العالية الجودة. وتكون مستويات سوء التغذية ووفيات الأطفال والوفيات النفاسية في الغالب أعلى لدى جماعات الشعوب الأصلية مقارنة بغيرها، وتصل الفوارق في العمر المتوقع بين الفئتين في بعض البلدان إلى ٢٠ عاماً.

٧٦ - ورغم أن حالة الحرمان ترسم صورة عامة لجماعات الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم، فإن الاختلافات ليست صارخة بهذا الشكل في بعض الحالات، لا سيما في البلدان التي ترتفع فيها نسبة الفقر. وعلاوة على ذلك، عادة ما يوجد تباين بين جماعات الشعوب الأصلية داخل البلدان، إذ يكون بعضها أقل حرماناً من بعض. وفي بعض الحالات النادرة، كما هو الحال مع شعب الأيمارا في بيرو والشعب الغواراني في بوليفيا، نجد أن الحالة الاجتماعية لبعض جماعات الشعوب الأصلية أفضل من حالة عامة السكان.

٧٧ - وتشكل الحقوق في الأراضي وتدهور البيئة تحديات خاصة بالنسبة لرفاه جماعات الشعوب الأصلية وحراكها الاجتماعي - الاقتصادي. ففي كثير من الحالات، تعيش الشعوب الأصلية على نحو جماعي منسجم مع الطبيعة، وتستخدم معارفها وخبراتها التقليدية لإدارة مواردها بكفاءة وعلى نحو مستدام. ويؤدي التثريد القسري وأثر العولمة وتغير المناخ إلى تفاقم تهميشها وحرمانها الاجتماعيين. وأدى نزاع كيانات من القطاعين العام والخاص معا للملكية أراض جماعية للشعوب الأصلية إلى حدوث توترات بشأن حيازة الأراضي والحصول على الأراضي المنتجة، مما أثر سلباً على الاستقرار الاجتماعي - الاقتصادي والثقافي للسكان الأصليين. ولا يقوم العديد من الفرق المسؤولة عن السياسات والمشاريع الإنمائية بالتشاور مع الشعوب الأصلية، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى نضوب الموارد اللازمة للبقاء المادي والثقافي، والتلوث وتدمير البيئة الطبيعية، والاضطراب الاجتماعي والمجتمعي. وفي بعض الحالات، أصبح أفراد الشعوب الأصلية لاجئين بيئيين مضطرين لمواجهة تحدي الهجرة وإعادة التوطين الإضافيين.

هاء - المهاجرون وعدم المساواة

٧٨ - عادة ما تحد قلة فرص حصول المهاجرين على التعليم والرعاية الصحية الجيدين، وانعدام الصوت السياسي، والعمل في القطاع غير الرسمي، وسياسات الهجرة، والعوائق الاجتماعية والعرقية ذات الجذور العميقة من الفرص المتاحة للمهاجرين، مما يسهم في تفشي أوجه عدم المساواة.

٧٩ - وفي معظم الحالات، يغادر المهاجرون موطنهم الأصلي من أجل ظروف اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أفضل، وبالتالي فإنهم عادة ما يكونون أفضل حالاً من أولئك الذين

تركوهم في موطنهم. بيد أن المهاجرين غالبا ما يواجهون العداة والتمييز في البلدان المضيفة وكثيرا ما يفقدون الحقوق المدنية والانتخابية.

٨٠ - ويعمل المهاجرون الدوليون على الأغلب في وظائف غير مستقرة وغير رسمية، ويعانون من معدلات بطالة أكبر وتكون دخولهم أقل من دخول غير المهاجرين، حتى وإن كانت لهم مستويات مماثلة من التعليم. وربطت هذه المشاكل بعدم الاعتراف بالمؤهلات الأجنبية، وضعف إتقان لغة البلد المضيف، والمركز القانوني المؤقت أو غير المنتظم، فضلا عن التمييز وحوازر اجتماعية أخرى. ونتيجة لوضعهم كمهاجرين غالبا ما تتاح لهم سوى إمكانية محدودة للحصول على الحماية الاجتماعية، مثل استحقاقات البطالة والتحويلات الاجتماعية الأخرى.

٨١ - وتميل أوجه عدم المساواة هذه إلى الاستمرار عبر الأجيال. فعلى الرغم من أن الأطفال المهاجرين يحققون في الغالب نجاحا أكبر من آباءهم في التعليم وولوج سوق العمل والدخل، فإنهم لا يصلون تماما إلى نفس مستوى أطفال غير المهاجرين. وعادة ما يكون هذا الأمر متعلقا بالحالة الاقتصادية - الاجتماعية التي تربوا فيها والتي ثبت أن لها أثرا في النتائج التعليمية والأداء الاجتماعي والاقتصادي.

واو - فهم التقاطعات في التصدي لاستمرار عدم المساواة

٨٢ - من المهم أن يتم التصدي لأشكال عدم المساواة التي تواجهها الفئات الاجتماعية مع مراعاة دقيقة للسياق. فمثلا كثيرا ما تتداخل الفئات الاجتماعية المختلفة، مما يؤدي إلى زيادة حدة أشكال عدم المساواة التي يواجهها الأشخاص الذين يقعون في هذه التقاطعات. وينتج عن هذا التقاطع في الهويات الجماعية أيضا حدوث تفرقة داخل كل فئة. وتتداخل الفوارق المكانية أيضا مع الخصائص المادية والثقافية لتشكيل أوجه ضعف للفئات بحيث أن الفئات التي تعتمد على سبل ريفية لكسب المعيشة، مثلا، تكون أكثر ضعفا.

٨٣ - ولذلك فإن فهم السياق الثقافي والاجتماعي القائم في أي بيئة معينة مهم لصياغة سياسات لمعالجة الأسباب الجذرية لاستمرار عدم المساواة على النحو الصحيح. فعلى سبيل المثال، أظهرت المناقشة الحالية أن المستوى الدراسي هو أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على الحرمان الاجتماعي لفئات اجتماعية متعددة، كما أنها تميل إلى أن تبين أن الانتماء إلى فئة الإناث عنصر يفاقم الوضع. ومع ذلك، وفي أكثر من نصف البلدان التي فيها فوارق في التعليم الثانوي، تزيد نسبة الإناث على نسبة الذكور في المدارس. وبالمثل، في مجال العمالة، رغم أن الأنثى الشابة لها أعظم نصيب من البطالة على الصعيد العالمي، فإن هناك مناطق يكون فيها الذكور، ولا سيما الشبان، الأكثر تضررا من الأزمة. وتبين المناقشة بشأن

الشعوب الأصلية أيضا حالات غير عادية تحظى فيها جماعات الشعوب الأصلية بمستويات أعلى من الرفاه مقارنة بعامّة السكان.

٨٤ - وعموما، تحتاج السياسات التي تعالج الأثر السلبي لعدم المساواة على فئات اجتماعية معينة إلى التركيز على تمكين جميع أفراد المجتمع لبناء رأس المال البشري والاجتماعي. ويجب أن تركز على توسيع نطاق الحصول على الخدمات الأساسية وعلى ضمان أن تلي الخدمات المقدمة احتياجات جميع الفئات الاجتماعية والثقافية في المجتمع على نحو فعال. ويجب أن تفعل ذلك من خلال فهم واضح وكامل للمعايير الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تتسبب، معاً، في حالات الحرمان في المقام الأول، من أجل ضمان معالجة الأسباب الجذرية للتمييز والإقصاء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والقضاء عليها.

سادسا - المسائل المتعلقة بالسياسات في معالجة عدم المساواة: سبل المضي قدما

٨٥ - إن إعطاء أهمية أكبر لعدم المساواة في جداول أعمال السياسات الوطنية والدولية أمر واضح للعيان. والأدلة تُظهر أن لتزايد عدم المساواة عواقب اقتصادية واجتماعية وسياسية وخيمة. فهو يعيق التقدم نحو القضاء على الفقر ويقوض التماسك الاجتماعي ويهدد الاستقرار الاجتماعي. ويحتل أن تزايد عدم المساواة لعب دورا في اندلاع الأزمات الاقتصادية والمالية مؤخرا، وهو يجعل التعافي من هذه الأزمات أمرا أكثر صعوبة على البلدان المتضررة.

٨٦ - إن اتجاهات عدم المساواة بعيدة كل البعد عن أن تكون عالمية. وبوجه عام، ازداد عدم المساواة الاقتصادية داخل البلدان على مدى العقدين الماضيين في الكثير من البلدان والمناطق التي كانت تتمتع بمستويات منخفضة نسبياً من عدم المساواة في التسعينيات. ومع ذلك، تراجع في بعض بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا التي لا تزال تواجه عدم المساواة كبيرا في توزيع الدخل. ولا تزال الاختلافات المكانية كبيرة، وكذلك عدم المساواة في التعليم والرعاية الصحية. ولكن هذه الاختلافات لم تزد في جميع البلدان. ولا يزال عدم المساواة بين الفئات الاجتماعية يشكل عنصرا كبيرا من عدم المساواة ككل داخل البلدان وكان أكثر استمرارية. بمرور الوقت من عدم المساواة الاقتصادي بين الأفراد. ومع ذلك، ثمة أمثلة ناجحة من بلدان ومناطق تمكنت من تخطي العوائق التي تواجهها بعض هذه الفئات ومن تعزيز مشاركتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. والحالات التي نجح فيها الحد من عدم المساواة توضح أهمية السياسات والمؤسسات.

٨٧ - وكما أظهر الكثير من البلدان النامية، يستلزم التصدي لعدم المساواة مزيجا من سياسات الاقتصاد الكلي المعززة للنمو وسياسات اجتماعية لإعادة التوزيع. فعلى سبيل المثال، في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حاولت بلدان مثل الأرجنتين والبرازيل والمكسيك الحد من الفقر وعدم المساواة عن طريق تعزيز سياسات سوق العمل وتوسيع نطاق التحويلات الاجتماعية.

٨٨ - وتظهر التجربة أنه من أجل التصدي لعدم المساواة على نحو فعال، يجب أن يُتبع نهج سياسات شامل. وهذا النهج يجب أن يكون مستداما اجتماعيا واقتصاديا ويجعل الناس محور جهود التنمية. وعالجت البلدان التي نجحت في الحد من عدم المساواة الفجوات وأسبابها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ونظرا للتحديات القائمة، فإن الاستثمارات التقديرية الضيقة الرامية إلى معالجة الأعراض الأساسية للفقر لن تكون كافية لضمان الانخفاض المستمر لعدم المساواة أو الفقر. فمعظم فقراء العالم يعانون من شدة الحرمان في المجتمع، ولديهم قدرة محدودة على الاستفادة من الفرص المتاحة.

٨٩ - وينبغي توجيه السياسات الاجتماعية والاقتصادية نحو أهداف تعزيز النمو الشامل وتوفير فرص العمل اللائقة من أجل الحد من عدم المساواة. وتستطيع السياسات المالية تقليص الفجوات الاقتصادية والاجتماعية من خلال فرض ضرائب تصاعدية وتعزيز التحويلات الاجتماعية لإعادة التوزيع، لا سيما إذا ضمنت الحكومات أن يستفيد الناس الذين يعيشون في فقر والفئات المحرومة من الإنفاق العام أكثر من غيرهم. ولا ينطوي تعزيز القدرات وبناء الأصول الإنتاجية والمالية على سد الفجوات في إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية فحسب بل وعلى تقليص الفوارق في نوعية هذه الخدمات. وثمة أدلة واضحة على أن الاستثمار المستدام في الخدمات الاجتماعية، وخصوصا في الصحة والتعليم والبنية التحتية، يزيد من الإنتاجية ويقلل من نقاط الضعف وله آثار مضاعفة قوية على الطلب ويقلل من عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية.

٩٠ - ويجب اتخاذ إجراءات عاجلة لضمان توفير الحد الأدنى الأساسي من الحماية الاجتماعية لعامة الناس، حيثما كانوا يفتقرون إليها، وتوسيع نطاق تغطيتها والقدرة على تحمل نفقاتها. وهناك حاجة أيضا إلى تعزيز سياسات سوق العمل ومؤسساته التي تضمن توافر ظروف عمل لائقة وتعطي العمال صوتا جماعيا، بما في ذلك المؤسسات المبتكرة (مثل رابطات العاملين لحسابهم الخاص) والنماذج البديلة للأعمال التجارية (مثل التعاونيات).

٩١ - بيد أن السياسات الاجتماعية ومؤسسات سوق العمل لن تجلب وحدها التحولات الهيكلية اللازمة لخلق مناخ عمل لائق للجميع ولتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والعادل

وللحد من عدم المساواة. وتتطلب تهيئة بيئة مواتية على صعيد السياسات لإيجاد فرص عمل أكثر وأفضل، سياسات اقتصاد كلي موجهة نحو هذا الهدف. والبلدان التي حققت نجاحا في الحفاظ على النمو والحد من التفاوت تمكنت من تنفيذ مجموعة متنسقة من السياسات المالية والنقدية المعاكسة للدورات الاقتصادية، بزيادة الإنفاق خلال فترات الركود (وعدم إيقافه قبل الأوان) وتعزيز تنظيم تدفقات رأس المال والتحكم في تقلبات أسعار الصرف. كما أثبتت السياسات التكميلية الرامية إلى تعزيز التنمية الصناعية والتنوع الاقتصادي أهميتها البالغة.

٩٢ - وكان للضرائب والتحويلات الاجتماعية تأثير كبير على إعادة التوزيع في كثير من البلدان المتقدمة، فمعامل دجيني المرتبطة بالدخل انخفض أكثر من ٢٠ نقطة في بلدان مثل الدانرك وألمانيا والسويد بعد الضرائب والتحويلات. وعلى الرغم من ذلك، لم يكن مدى إعادة التوزيع كافيا لتصحيح مسار الاتجاه نحو مزيد من عدم المساواة. بل على العكس، فبرامج التقشف المالي الشديد للغاية التي تفرضها الحكومات لها آثار سلبية طويلة الأمد على عدم المساواة. وفي الوقت الذي تحد فيه معدلات البطالة العالية وركود المرتبات من الطلب الخاص، لن يساعد شيء على إحياء الدخل وفرص العمل سوى زيادة الإنفاق. والدليل المؤيد للسياسات الاقتصادية التوسعية واضح. لقد حان وقت تغيير المسار.

٩٣ - ويجب استكمال السياسات الاقتصادية والاجتماعية بتدخلات أوسع تعالج إمكانية الحصول على الموارد والفرص للمشاركة في العمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وهناك أيضا الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة التمييز ضد الأفراد والفئات الاجتماعية. وإن اتخذ تدابير، تضمن للنساء والرجال الذين يعيشون في فقر والذين ينتمون لفئات اجتماعية محرومة، أشياء مثل الحصول على الأراضي والائتمانات وغيرها من الموارد الإنتاجية، وتضمن حصولهم على السكن وحقوق الميراث العادلة وتمتعهم بالأهلية القانونية الكاملة وبالعدالة، أمور بالغة الأهمية أيضا من أجل تحقيق التوازن بين التوزيع غير العادل للسلطة وتعزيز المشاركة.

٩٤ - وبينما تشكل زيادة عدم المساواة داخل البلدان مصدرا كبيرا للقلق، فإن الفرص في الحياة تعتمد إلى حد كبير على البلد الذي يقيم فيه الفرد. فقد تراجمت التدابير التي تنطوي على عدم مساواة اقتصادية، فضلا عن عدم المساواة في الرعاية الصحية والتعليم، في مختلف البلدان في العقود القليلة الماضية ولكنها لا تزال تفوق، في الغالبية العظمى من الحالات، مستوى عدم المساواة داخل بلد واحد. وإضافة إلى ذلك، فإن التحسينات التي تدخل على مجالي تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات تزيد من حدة الوعي بعدم المساواة على الصعيد الدولي.

٩٥ - ومعالجة عدم المساواة تتطلب توسيع نطاق الشراكة العالمية من أجل التنمية. ويجب على جدول أعمال التجارة الدولية دعم التدابير التي تستهدف تحقيق تكافؤ الفرص في المشاركة في الأسواق العالمية، وينبغي تنسيق اتفاقات التجارة مع غيرها من الاتفاقات متعددة الأطراف في مجال التنمية الاجتماعية، وذلك لتشكيل نهج متكامل أكثر تماسكا. وتقتضي الأزمات التي اندلعت مؤخرا إيجاد إطار تنظيمي أكثر فعالية للأسواق المالية الدولية. وهناك مجال لمزيد من تنسيق السياسات بين البلدان في مجالين آخرين، وهما الهجرة والاستثمار المباشر الأجنبي. وبوجه عام، في ظل تنامي عولمة الاقتصاد، يجب إيلاء الاهتمام للتوزيع العادل للمنافع ولتعزيز المشاركة الاقتصادية وإدارتها. ويجب اتخاذ إجراءات لتعزيز المشاركة الديمقراطية لجميع البلدان والشعوب في عمليات صنع القرار التي تحكم العلاقات الدولية.

٩٦ - وبينما يحدد المجتمع الدولي رؤيته لعام ٢٠١٥ وما بعده، ينبغي أن يضع في اعتباره أن مراعاة الحد من عدم المساواة في خطة التنمية العالمية سيجعلها متسقة مع المفهوم الأصلي لإعلان الألفية وسيتيح محاسبة الحكومات عن تعزيز تنمية تتسم بكونها شاملة ومنصفة وغير تمييزية. وما لم يجر التصدي لأشكال عدم المساواة بشكل جدي، سيستمر التقدم في عملية التنمية يحايي فئات معينة من السكان فقط أو قد يبطئ من وتيرة التقدم بوجه عام. وينبغي أن تصاغ الأهداف بأسلوب يجعلها مشروطة بإحراز تقدم في جميع فئات السكان واتخاذ إجراءات محددة من أجل الحد من عدم المساواة.